مداخلة البروفسور سليم دكّاش اليسوعيّ، رئيس جامعة القدّيس يوسف في بيروت، في الجلسة الافتتاحيّة لمؤتمر كليّة الحقوق والعلوم السياسيّة تحت عنوان "أي استقلاليّة للقضاء؟ تجارب دوليّة ولبنانيّة"، يوم الخميس الواقع فيه ٢٨ والجمعة الواقع فيه ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٩، في مدرّج غولبنكيان، حَرَم العلوم الاجتماعيّة.

حضرة الرئيس الأوّل سهيل عبّود،

حضرة نوّاب الرئيس والعمداء والمدراء،

الأساتذة والطلاّب،

أيّها الحفل الكريم،

أودّ بدايةً أن أشكر حضوركم حضرة الرئيس الأوّل اليوم في جامعتكم وكليّتكم وهو يشرّفنا ويعطي هذه الأيّام العلميّة قيمة مُضافة في هذه الجلسة الافتتاحيّة، هذه الأيّام المخصّصة للحديث والتفكير في موضوع أساسيّ يقلقنا جميعًا هو مسألة استقلاليّة القضاء في اربعة أقطار المعمورة وخصوصًا ها هنا في لبنان. ومعكم أودّ أن أوجّه التحيّة والتهنئة إلى كليّة الحقوق والعلوم السياسيّة، التي عوّدتنا في الماضي أن تكون رياديّة في البحث والصياغة والفكر حول المواضيع القانونيّة والسياسيّة في لبنان وأبعد من لبنان عبر رجالات ونساء طبعوا بطابعهم مسيرة لبنان الدستوريّة والقانونيّة. ولقد استمرّت الكليّة منذ سنوات وفي السنوات الماضية بإرفاد الفكر اللّبنانيّ الحقوقي والدستوري القانونيّ بالكثير من النصوص والأبحاث والمؤلّفات والمحاضرات والندوات العلميّة، وأخيرًا لا آخر لا نقدر سوى أن نثمّن في هذا الزمن اللبناني الانتفاضيّ التوحيديّ الدور الذي يقوم به أساتذة من الكليّة ومن الجامعة على صعيد التوعية والتعليم عبر الأحاديث والمحاورات في خيم ساحتَي الشهداء ورياض الصلح وأماكن أخرى حيث تابع المئات من المواطنين هذه الدروس المفيدة. فهنيئًا لكم الدَور والرسالة!

ونعود إلى قضيّة استقلاليّة القضاء التي هي مسألة قديمة طُرِحَت ما قبل الاستقلال وحتّى في عهد المتصرّفيّة، حيث إنّ الموضوع كان يُثار بالصوت العالي عندما يتحوّل القضاء إلى مجرّد وظيفة يتلاعب بها السياسيّ أو المسؤول في الدولة، فيتردّد صدى النداء بأن تعود إلى القضاء هيبته واستقلاليّته في خدمة العدالة بين الناس وللناس وللدولة بوصفه سلطة لها موقعها وحصانتها. وهذه المسألة لا يثيرها فقط البرلمانيّون ورجال القانون بل المواطنون أنفسهم لأنّهم في أكثر من بلد، وخصوصًا في لبنان، فقدوا الثقة بوجه عام في السياسة ورجال السياسيّين وخصوصًا متبوّئي المسؤوليّة بينهم الذين يحاولون التدخّل في شؤون القضاء في كلّ حالٍ وحين. ولا شكّ أنّ المتغيّرات التي طرأت حديثًا على عالم الاقتصاد والاجتماع والسياسة يحتّم علينا أن نخصّ هذا القضاء بالنوعيّة والكفاءة والاستقلاليّة.

أعزّائي، لن أدخل في تفاصيل المطالبات بتعديل النصوص القانونيّة لتحصين سلطة القضاء بحيث يتمّ ضمان استقلاليّته وحريّة تحرّكه، بل إنّما أحيّي في هذا الصباح قضاتنا الذين يتمتّعون بصفات متكاملة يجب أن يتميّز بها القاضي ومنها الأخلاق الحميدة والعلم المتعمّق والشجاعة التي هي من الخصائل الضروريّة في أيّامنا وسط التهديدات التي تأتي من كلّ حدبٍ وصوب. ومن الهامّ خصوصًا في بلد مثل لبنان، تتعدّد فيه الطوائف والتيّارات وبالتالي تتعدّد فيه منابع التأثير والتدخّلات، أن يتمّ حصر الصلاحيّات المتعلّقة بموقع القاضي المهنيّ بالسلطة المتمثّلة بمجلس القضاء الأعلى. وكذلك ينبغي إيجاد الضوابط لأجل حماية القاضي في علاقته بالسلطة السياسيّة بحيث لا يُصبح ألعوبة تتقاذفها الأمواج وكذلك نرجو تفعيل هيئة التفتيش القضائيّ وجعلها الأداة الصلبة للدفاع عن القضاء والقضاة. وآمل أن يكون الوجه الجديد لسلطة القضاء في لبنان نموذجًا حقيقيًّا، لِما لا بدّ أن تكون عليه الإدارة اللّبنانيّة في خدمة المواطن، مستقلّة عن السياسيّين، وليس كما هي حالها اليوم تابعة ورهينة، ممّا يزيد الفساد فسادًا والانحلال انحلالاً.

مع هذه ال« Mia Taylor Hatem » Fonds de Bourses Universitaires أفكار ومع شكري العميق لجميع المحاضرين والمحاضرات، أدعو لكم بالتوفيق في هذين اليومين العلميَّين في البحث والتفكير في قضيّة استقلاليّة القضاء، آملاً أن تعطي المداخلات والمحاضرات دفعًا حقيقيًّا وحثيثًا للوصول إلى مبتغى مساعيكم وأمنياتكم.